بالوجه الخاص المختص بحيث يتمايز عن غيره تمايزا تاما ولا شك انه واقع عندهم فان المعرف المختص الكاشف
عن حقيقته عندهم هو القابل للابعاد الثلثة المتقاطعة على القوائم ولا شك ان تصور الشيء بهذا الوجه يستلزم
تصور ما هو عنه وفيه ما فيه قوله وايضا لو كان الاتصال هو كونه بالقوة الخ وفيه ذهن طرف السلم الا استعداد
ويجوز ان يكون كما تنبغي الفصل الحقيقي وغيره عنه بهذا المفهوم العرضي الاضافي فلا يلزم من عرضية هذا المفهوم
الاضافي عرضيته ودفعه ان مراد الشيخ بقوله لو كان الاتصال هو كونه بالقوة كذا وكذا انه لو كان
عينه بالحمل الاولي بحيث لا تغاير الا في العنوان لا يمتنع انه يكون مصداقه عينه وح لزم كونه
عرضا فلا قوله لكان الامكان جوهرا الخ اقول مع انه يستلزم المطلوب هو وجود الهيولى الاولى فان القوة
اذا قامت بنفسها تكون استعدادا ومستعدا للشيء كصورة اذا قامت بنفسها كانت صورة ومصورا و
الحرارة اذا كانت قائمة بنفسها كانت حرارة وحارا وعلى الفرض المذكور تكون القوة جوهرا مستعدا
وهذا المعنى من الهيولى الاولى الا ان يقال ان بعض المبادى اذا كان قائما بنفسه لا يلزم ان يكون
مستقاما محمولة عليه كالقيام والقعود والسمع والعلم فانها اذا كانت قائمة بنفسها لا يلزم ان يكون
القيام قائما والقعود قاعدا والعلم عالما وغير ذلك فتامل فيه قوله متغايرتان انما صح هذا
على تقرير الشيخ ط واما على ما حققنا سابقا فالملكان متغايران بالذات لا يحتاج احدهما الى
الاخر ولا يغنى ولواحد منهما الى الاخر ولا نفصل خوفا للاطالة واحالة الى الذهن الناظر المتامل ماده
التامل قوله والمبادى للاشياء الطبيعية تنحصر في اربعة اه اقول حصر المبادى في الاربعة المذكورة
المتباينة بالذات ان اريد بالمادة المادة بالمعنى الاعم المتفق عليه فمسلم ولكن لا نقتسم المطلوب بانه
ما وقع النزاع فيه وان اريد به الهيولى الاولى الذي كلامنا فيها فيه فغير مسلم بل هذا المعنى مما لا حقق له
عند الباقين فالحصر عندهم بالذات انما يكون في ثلثة الفاعل والغاية وذات الموصوف بالصفات
كالقوة والفعلية مثلا فالجسم البسيط المعبر عنه بالقابل للابعاد الثلثة بنفس ذاته مبدأ للفعلية
والقوة كالواجب سبحانه وتعالى مبدأ للعلم والقدرة وسائر الصفات السبعة ومقصودنا من هذا النظر
فقط دون التمثيل بمعيد القابل والقبول كلامنا في الامور الطبيعية فان قلت ان القوة والعمل

٦٣

متباينان فلا بد ان يكون مبدؤهما ايضا متباينين بالذات فيلزم المطلوب واما الصفات السبعة فلا
تنافي فيها فلا يلزم ان يكون مباديها متباينة بالذات بل يكفي مبدأ واحد لمبدئيتها قلت اولا
بالنقض بالعقل الاول فلانه معلول بالقياس الى الواجب تعالى وعلة بالقياس الى العقل
الثانى والعلية والمعلولية قسمان من المتضائفين فكما ان العدم والملكة كالاستعداد
والفعلية متقابلان لا يكون مبدؤهما واحدا بل لا بد لهما من مبدئين ضرورة انه لا فرق
بين الاول والثاني في استدعاء مغايرة مباديهما والا لزم اجتماع المتقابلين وثانيا
بالحل بان المتقابلين سواء كانا متضائفين او عدم ملكة لا يجتمعان من جهة واحدة في
موصوف واحد بل انما يجتمعان من جهتين فلو اعتبر من جهة واحدة يلزم ثبوت مبدئين
متغايرين بالذات بل مبدئين متنافيين فيعود الى الاحالة الواقعة العدم جواز ثبوت
جهة حقيقية من مبدئين متنافيين ولو اعتبر من جهتين هو الاحتمال الواقع في ما صورتم ضرورة
ان الفعلية والاستعداد في زمان واحد في الاجسام انما يكون بالنظر الى الامرين كلام واحد
وفيما صورنا من النقض بالعلية والمعلولية في العقل الاول انما يكونان بالنظر الى الامرين هو
الواجب والعقل الثاني يجوز ان يكون امرا واحدا مبدأ للمتقابلين اعني الفعلية والاستعداد
في الاستعداد في الجسم البسيط كما يكون الامر الواحد مبدأ للمتضائفين في العقل الاول ثم
اقول وتفضيح كلام الشيخ لقلام فيصل محقق هو ان الاستعداد وان رجحا بانه حالة بسيطة من
مقولة الكيف موجودة في الخارج بعدم حصول الفعلية ولكنا لا نعلم وجوده بالضرورة او بالبرهان
القطعي الظ عندنا ان الاستعداد عبارة عن صلاحية حصول شيء لشيء وهو معنى انتزاعي ليس موجودا في
الخارج وكذا الفعلية فنسبة الاستعداد والفعلية في شيء بالنظر الى العوارض المفارقة كنسبة
الاقتضاء بل كنسبة الوجود العدم الى الماهية انما يحكي بحصص واحد منهما في المحل بالنظر الى
الفاعل المفارق فلا يكون نسبة الموصوف بالنسبة الى الاستعداد والفعلية بالنظر الى تلك العوارض
بالمبدئية والاقتضاء بل المبدأ لهما هو الفاعل المجرد بالنظر الى الجهات ولو سلم اقتضاء الطبيعة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)